ذلك ان امكن وان خالفت عادتها لان النساء مؤتمنات
على ارحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كتنسب واستبراء
فلا يقبل قولها الا ببينة وبغير الاشهر انقضاؤها بوضع
لتمام ستة اشهر وخطتين من حين امكان اجتماعهما
بعد النكاح ولصور بمائة وعشرين يوما وخطتين
ولمضغة بثمانين يوما وخطتين وبأقرا لحرة طلقت
في طهر شيق بحيض بثنتين وثلاثين يوما وخطتين
وفي حيض بسبعة واربعين يوما وخطة ولغير حرة
طلقت في طهر شيق بحيض بستة عشر يوما وخطتين
وفي حيض باحدى وثلاثين يوما وخطة واذا انقضت
عدتها ثم جدد نكاحها لكون معه على ما بقي له من
عدد الطلاق لما روى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه
انه افتى بذلك ووافقه عليه جماعة من الصحابة
ولم يظهر لهم مخالف فان طلقها اي الحرة ثلاثا
او العبد ولو بعضا طلقتين معا او مرتبا قبل الدخول
او بعده في نكاح او اناكحة لم تحل اي المطلقة له
الا بعد وجود خمسة اشياء في المدخول بها وعلى وجود
ما عدا الاول منها في غيرها الاول انقضاء عدتها
منه اي المطلق والثاني تزويجها بغيره ولو عبدا
او مجنونا والثالث دخوله بها واصابتها بغيره
بدخول حشفة او قدرها من مقطوعها ولو كان عليها

حايل

حايل كان لف عليها خرقة فانه يكفي تغييبها في قبلها خاصة
لا في غيره كدبرها فلا يحصل به التحصين وسواء وطئ
هو او مرتزلت عليه في يقظة او نوم او وطئ فيها وهي نائمة
والرابع بينونتها منه اي الزوج الثاني بطلاق او فسخ
او موت والخامس انقضاء عدتها منه لاستبراء رحمها
لاحتمال علوقها من اتزال حصل منه تنشط على عشر وطا اربع بالاجزاء على ما ذكره المصنف
بشرط انتشار الآلة وان ضعف الانتشار لشلل او
عنة او غيرهما واشعار باصبعه او اصبعها بخلاف
ما لو لم ينتشر لشلل او عنة او غيره فلم يعتبر الانتشار
بالفعل لا بالقوة على الاصح كما افهمه كلام الاكثرين
وصرح به الشيخ ابو حامد وصاحبا المهذب
والبيان وغيرهم حتى لو ادخل السليم ذكره باصبعه
بلا انتشار لم يحل كالطفل فان قيل لان الانتشار
بالفعل لم يقل به احد ممنوع ولانه ايضا من صحة
النكاح فلا يحل الوطئ في النكاح الفاسد ولا ملك اليمين
ولا وطئ الشبهة لانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو
انما يتناول النكاح الصحيح بدليل ما لو حلف لا نكح
لا يحنث بما ذكر وكون الزوج مما يمكن جماعه لا طفلا
لا يتأتى منه ذلك او يتأتى منه وهو رقيق لان
نكاحه انما يتأتى بالاجبار وقد مر انه ممتنع فالتحذير
مما وقع لبعض الرؤساء الجهال من الحيلة لدفع العار

Copyright © King Saud University